يفرض نفسه موضوعياً، حيث تتضح السمة الخصوصية التي ميّزت واقع المرأة الفلسطينية في اطار الشروط والظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي مرّت بالشعب الفلسطيني؛ اذ تلقّت المرأة التأثيرات المباشرة لتلك الظروف، بايجابياتها وسلبياتها، فكانت حركة نضالها ودورها وتطور ادائها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية، وكان لتأثير الجانب السياسي بصمات واضحة على المرأة، في ظل غياب وحدة المجتمع واستقراره الطبيعي، كما هو قائم في المجتمعات الأخرى. لذا، تبرز الازدواجية الملموسة في العبء الملقى على عاتق المرأة الفلسطينية، في جانبه السياسي وجانبه الاجتماعي.

واذا كانت هذه الخصوصية، التي وسمت واقع المرأة الفلسطينية، أضافت أعباء جمّة على كاهلها، الاّ أنها، من زاوية أخرى، وفرّت لها شروط النجاح في تحقيق مكتسبات هامة ذاتية، تمّت في تسارع خارج سياق شروط التطور الطبيعي الذي حدث لنظيراتها من النساء في المجتمعات العربية المستقرة.

وعبر السنوات الطويلة الماضية، وحتى الآن، نشأت تحوّلات هامّة في واقع المرأة على الصعد كافة، سواء بحكم الضرورة الموضوعية في مواجهة الشروط القسرية الضاغطة على الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، أو بحكم التطور التلقائي الذاتي ذي الطابع الحضاري الذي تأثر بالتطور العالمي وغزو الأفكار التقدمية لمجتمعاتنا العربية المضيفة.

ان رصد هذه التحوّلات سوف يكشف عن مدى التغيير الناجم في واقع المرأة؛ وبالتالي عن شكل العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني؛ وهو ما نحاول الوصول اليه، قدر الامكان، في ما يلي.

## لمحة تاريخية

ان العودة قليلاً الى وراء ضرورية لرؤية ما كان عليه واقع المرأة في المراحل السابقة؛ ومن ثمّ تتبع الصورة الواقعية التي حاولت المرأة تطويرها، والارتقاء بها.

### من العام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٤٨

لم يكن واقع المرأة، في تلك الحقبة، يتميز بشيء يثير الاهتمام ويميّزها عن واقع نظيرتها المرأة العربية على المستوى الاجتماعي؛ اذ كانت تخضع لجملة من العادات والتقاليد المتخلّفة، بما هي انعكاس لسمات المجتمع شبه الاقطاعي الذي تسود فيه العلاقات العشائرية والقبلية. وقد كان لقوة الاخلاق الريفية والدينية الهيمنة الكاملة. ولم يكن أمام المرأة سوى الخضوع للمفاهيم السائدة آنذاك، باعتبارها انسان من الدرجة الثانية.

وقد تميّز المجتمع الفلسطيني بعلاقات الانتاج الاقطاعية، التي عكست نفسها على العلاقات الاجتماعية السائدة ونمطها، حيث كان الفلاحون يشكّلون ٨٠ بالمئة من مجموع السكان الاصليين لعام ١٩١٨[١]. وحتى العام ١٩٢١، نقصت النسبة حوالى تسعة بالمئة، حيث أصبح سكان القرى يشكلون ٧١ بالمئة من مجموع السكان الاصليين[٢]. والسبب في اختلال هذا الوضع الديمغرافي خلال ثلاثة أعوام هو تأثير الاحتلال البريطاني الذي رافقه بعض التحولات لصالح الهجرة من الريف الى المدن، للعمل في معسكرات الجيش، ومن جهة أخرى مصادرة مساحات من الاراضي الزراعية. وكان هذا الوضع يعتبر ظرفاً طارئاً، ما لبث ان استقر الوضع بعد ذلك، فلم يحدث تغيّر كبير في